ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

«فخّ روما» والمناطق التجريبية.. هل ينجو لبنان من شِراك «الاتفاق الإطاري» الأميركي ـ «الإسرائيلي»؟

حسن حردان

تشهد العاصمة الإيطالية روما جولة مفاوضات غير مباشرة بالغة الحساسية والخطورة، تُطرح فيها صيغ "حلّ وسط" صاغتها واشنطن وتل أبيب تحت عنوان "المناطق التجريبية". وفيما يجري تسويق هذه الطروحات دولياً كفرصة لإنهاء الصراع وبسط سيادة الدولة اللبنانية، فإنّ التفكيك الدقيق لخلفيات الطرح والوقائع الميدانية يكشف عن "فخ استراتيجي" مركّب نُصِب للبنان عبر "الاتفاق الإطاري" الذي وُقّع في واشنطن في ٢٦ حزيران الماضي، ويُراد استكماله اليوم في روما.

أولاً: تشريح الفخ...

تكمن خطورة الاتفاق الإطاري الذي صاغته الإدارة الأميركية بتطابق شبه كامل مع الرؤية "الإسرائيلية" في أنه ينقل الصراع من "صراع مع احتلال" إلى "اختبار أداء للدولة اللبنانية". ويتجلى هذا الفخ في ثلاثة مفاصل رئيسية:

قلب الأولويات (الأمن الإسرائيلي أولاً): بدل أن يكون الهدف الأساسي هو الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف العدوان، جعل الاتفاق الإطاري الانسحاب مشروطاً ومؤجلاً. لقد تمّ ربط أيّ تراجع ميداني لجيش الاحتلال بمدى نجاح الجيش اللبناني في تفكيك البنية التحتية للمقاومة ونزع سلاحها لا سيما في جنوب الليطاني.

شِراك "المناطق التجريبية" (طُعم السيادة): طرحت واشنطن صيغة "المناطق التجريبية" في بلدات مثل (زوطر الغربية، فرون، الغندورية، وقلاوية). تكمن الخدعة هنا في أنّ هذه المناطق لا تخضع للاحتلال "الإسرائيلي" المباشر.

الهدف الخفي: إجبار الجيش اللبناني على الانتشار تحت خط النار "الإسرائيلي" في مناطق آمنة نسبياً، ليقوم بدور "الشرطي الأمني" وتجريد السلاح، بينما تحتفظ "إسرائيل" باحتلالها المباشر وتوغلها في القرى الحدودية وقمم الجبال الاستراتيجية كقلعة الشقيف وغيرها.

غياب الجدول الزمني للانسحاب: حرم الاتفاق لبنان من أيّ ضمانة زمنية ملزمة للانسحاب الإسرائيلي، جاعلاً العملية خاضعة لـ "التقييم المشترك" بقيادة واشنطن المنحازة الى "إسرائيل"، وهو ما يمنح تل أبيب "حق الفيتو" الدائم للبقاء في الأراضي التي احتلتها تحت ذريعة "عدم كفاية التدابير الأمنية اللبنانية".

ثانياً: الموقف اللبناني بين مطرقة الضغط وسندان السيادة

يجد المفاوض اللبناني (السياسي والعسكري) نفسه في موقف حرج للغاية. فمن جهة، يواجه لبنان ضغوطاً اقتصادية وسياسية أميركية هائلة، ووعوداً بتمويل الجيش وإعادة الإعمار في حال السير بالخطة. ومن جهة أخرى، يدرك أنّ القبول بالصيغة المقترحة كما هي يعادل "الاستسلام الشامل" للأجندة الإسرائيلية.

لذلك، يناور لبنان عسكرياً ودبلوماسياً عبر محورين:

عسكرياً: يرفض الجيش اللبناني أن يكون غطاءً للاحتلال أو أن يدخل مناطق تحت التهديد المباشر بالنار دون وقف كامل للعمليات العسكرية وتفجير القرى.

تفاوضياً: يطالب بتوسيع رقعة "المناطق التجريبية" لتشمل بلدات محتلة فعلياً (مثل محيط الشقيف والبلدات الحدودية) لضمان حدوث انسحاب "إسرائيلي" ملموس متزامن مع أيّ انتشار لبناني.

ثالثاً: الاحتمالات والسيناريوات المتوقعة لمفاوضات روما

أمام هذا الاستعصاء والتصادم بين الرؤية "السيادية اللبنانية" ورؤية "الفرض الإسرائيلية ـ الأميركية"، تتجه الأوضاع نحو ثلاثة احتمالات رئيسية:

الاحتمال الأول: القبول بالصيغة اللبنانية المعدلة (المناطق المختلطة)

أن تنجح الضغوط اللبنانية، مدعومة بصمود الميدان، في دفع واشنطن الى تعديل مقترحها ليشمل انسحاباً "إسرائيلياً" فعلياً وموثقاً من بعض النقاط الحدودية الساخنة المحتلة بالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني في بلدات وسط الجنوب (المناطق التجريبية الأولى).

فرص النجاح: متوسطة، وتعتمد على مدى رغبة واشنطن في إنجاح جولة روما وعدم خروج لبنان من طاولة المفاوضات.

الاحتمال الثاني: التعنّت "الإسرائيلي" وتأجيل الجولة (المراوحة والضغط بالميدان)،

أن تُصرّ "إسرائيل" على عدم إعطاء أيّ التزام بالانسحاب قبل رؤية نتائج ميدانية ملموسة من الجيش اللبناني في تفكيك قدرات المقاومة، مما يؤدّي إلى فشل جولة روما أو تحويلها إلى مجرد لقاءات شكلية. وفي هذه الحالة، ستلجأ "إسرائيل" وواشنطن إلى تصعيد الضغط العسكري والاقتصادي على لبنان لابتزازه سياسياً.

فرص النجاح: مرتفعة، نظراً لعدم وجود نية حقيقية لدى حكومة الاحتلال لتقديم التراجع قبل نيل المكاسب الأمنية كاملة.

الاحتمال الثالث: الرفض اللبناني الكامل والعودة إلى نقطة الصفر،

أن يستشعر لبنان خطورة الفخ الأميركي بالكامل، ويعلن رفضه القاطع لآلية "المناطق التجريبية" بصيغتها الحالية، متمسكاً بالانسحاب الشامل والوقف الفوري للعدوان كشرط مسبق لأيّ ترتيبات أمنية. هذا السيناريو سيعيد الصراع إلى المربع الميداني الخالص، وينهي مفاعيل الاتفاق الإطاري مؤقتاً.

فرص النجاح: واردة جداً إذا ما تبيّن للمسؤولين اللبنانيين أنّ الغطاء الأميركي للمناطق التجريبية ليس سوى شرعنة مقنعة للاحتلال الإسرائيلي المستدام.

خلاصة القول: إنّ ما يجري في روما ليس مفاوضات تقنية حول خطوط انتشار الجيش؛ بل هو معركة تثبيت سيادة أو تشريع احتلال. إن فخ "الاتفاق الإطاري" صُمم ليمسك بخناق لبنان عبر الإغراء بالدعم المالي والتلويح بوقف الحرب، لكن الثمن المطلوب هو مقايضة أمن "إسرائيل" بتنازل لبنان عن أوراقه السيادية والدفاعية، وتحويل الجيش إلى حارس للمصالح الإسرائيلية تحت مسمّى "المناطق التجريبية"!

بين الهدنة واتفاق الإطار.. من الاستقلال إلى الوصاية

ناصر قنديل

ليس السؤال الحقيقي في اتفاق ٢٦ حزيران ما إذا كانت الظروف العسكرية قد تغيرت منذ عام ١٩٤٩، فهذا أمر لا خلاف عليه. وليس السؤال أيضاً ما إذا كانت أعداد الدبابات والكتائب والأسلحة التي نصت عليها اتفاقية الهدنة ما زالت صالحة في عصر الطائرات المسيّرة والصواريخ الدقيقة. فهذه تفاصيل تنفيذية قابلة للتعديل، وقد نصت اتفاقية الهدنة نفسها على إمكان تعديلها وفق الآليات التي أنشأتها. أما السؤال الذي يتجنبه أنصار اتفاق ٢٦ حزيران فهو: لماذا غابت اتفاقية الهدنة كمرجعية وإطار قانوني عن الاتفاق؟ ولماذا تمسك بها اتفاق الطائف بعد أربعين عاماً من توقيعها، بينما أصرّ اتفاق ١٧ أيار على إلغائها صراحة؟

لقد جاءت اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، وليس باعتبارها اتفاق سلام ثنائياً. وتنص المادة الثامنة على أن الاتفاق عُقد «لتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين»، ولذلك «يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين». ولا يجوز اقتطاع عبارة «بين الفريقين» من السياق الذي وردت فيه، لأن الغاية التي حددها النص بنفسه هي الوصول إلى السلم الدائم في فلسطين، لا مجرد إقامة سلام منفرد بين لبنان و"إسرائيل". وتؤكد المادة الثانية هذا المعنى عندما تنصّ على أن أياً من أحكام الاتفاق لا يمس حقوق أي من الطرفين أو مطالبه أو مواقفه في «التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين».

لم تكن الإشارة إلى القضية الفلسطينية مجرد موقف سياسي أو تعبير عن تضامن عربي، بل كانت مرتبطة مباشرة بالمصلحة الوطنية اللبنانية؛ لأن التسوية النهائية التي أحالت إليها اتفاقية الهدنة كانت، في إطار الشرعية الدولية، تشمل معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة، وهو ما ينسجم مع مقدمة الدستور اللبناني التي نصت وفق اتفاق الطائف على رفض التوطين رفضاً قاطعاً. وبذلك بقيت العلاقة اللبنانية – الإسرائيلية مرتبطة قانوناً بتسوية لا يمكن أن تتجاهل مصير اللاجئين الفلسطينيين، ولا أن تحوّل وجودهم في لبنان إلى واقع دائم.

ولهذا السبب تحديداً تمسك اتفاق الطائف باتفاقية الهدنة. فلم يكن ذلك تشبثاً باتفاق عسكري قديم، بل تمسكاً بالإطار القانوني الذي يربط أي تغيير في العلاقة مع "إسرائيل" بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، ويحمي في الوقت نفسه الموقف الدستوري اللبناني الرافض للتوطين. وفي المقابل، لم يكن عبثاً أن يخصص اتفاق ١٧ أيار مادة مستقلة لإلغاء اتفاقية الهدنة، لأنه كان يقيم نظاماً قانونياً جديداً للعلاقة اللبنانية – الإسرائيلية، ولم يكن ممكناً أن يقوم هذا النظام مع بقاء اتفاقية الهدنة نافذة.

أما اتفاق ٢٦ حزيران، فرغم أنه يكتفي بعدم ذكر اتفاقية الهدنة، فإنه يقيم عملياً إطاراً جديداً يقوم على إنهاء النزاع وإقامة سلام ثنائي دائم بين لبنان و"إسرائيل". وفي الوقت نفسه، يغيب عنه أي ذكر للقضية الفلسطينية، أو لحق العودة، أو لقضية اللاجئين، أو لأي ضمانة تمنع أن يؤدي تجاوز هذه القضية إلى تكريس بقائهم في لبنان خلافاً للمبدأ الدستوريّ الرافض للتوطين. ومن هنا لا يصبح تغييب اتفاقية الهدنة مجرد إغفال لنص قانونيّ، بل تجاوزاً للإطار الذي كان يربط أمن لبنان وسيادته ومصالحه الوطنية بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية.

تظهر الفوارق بصورة أوضح عند مقارنة طبيعة الالتزامات. ففي اتفاقية الهدنة تقوم العلاقة على الندية الكاملة؛ فكل التزام يُفرض على لبنان يقابله التزام مماثل على "إسرائيل". عدم استعمال القوة متبادل، وعدم القيام بأعمال عدائية متبادل، واحترام خط الهدنة والأجواء والمياه الإقليمية متبادل، والخضوع للجنة الهدنة المشتركة متبادل، والاحتكام إلى الأمم المتحدة عند النزاع حق متساوٍ للطرفين. وحتى عندما تناولت الاتفاقية القوات المسلحة، لم تقتصر على الجيوش النظامية، بل نصت صراحة على القوات النظامية وشبه النظامية وغير النظامية لدى الطرفين، وأخضعتها جميعاً لوقف الأعمال العدائيّة، من دون أن تجعل وجودها بحد ذاته مخالفة، أو تشترط حلها أو نزع سلاحها أو تفكيكها. لقد نظمت استعمال القوة، لكنها لم تتدخّل في البنية الداخلية لأي من الطرفين.

أما اتفاق ٢٦ حزيران، فقد انتقل من تنظيم استعمال القوة إلى إعادة تشكيل الواقع الأمني الداخلي للبنان. فهو يجعل نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وتفكيك بنيتها التحتية، والتحقق من ذلك، جوهر الالتزامات اللبنانية، ثم يربط إعادة الانتشار الإسرائيلي بنجاح لبنان في تنفيذ هذه الالتزامات. وهكذا لا يعود الانسحاب الإسرائيلي التزاماً مقابلاً مستحقاً بطبيعة مفهوم حق السيادة للبنان، بل نتيجة مشروطة بما يقرّره الطرف الآخر حول مدى نجاح لبنان في تنفيذ ما طُلب منه. وبمثل ما يمنح الاتفاق الاحتلالَ عفواً دائماً أو مؤقتاً عن جرائمه ويعفيه من الملاحقة أمام المحاكم في مخالفة فاضحة لاتفاقيات جنيف، يمنح الاحتلالَ صلاحية موازية مخالفة لمعاهدة جنيف تسمح له بالتحكم بشروط عودة السكان وإعادة الإعمار.

ويظهر الاختلاف أيضاً في فلسفة الزمن. فقد حددت اتفاقية الهدنة مهل تنفيذ واضحة وملزمة للطرفين: أربعاً وعشرين ساعة لتبادل الأسرى، وأسبوعاً لعقد الاجتماع الأول للجنة الهدنة، وعشرة أيام فقط لسحب القوات إلى خط الهدنة، وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي، ونزع الألغام، وتسليم خرائطها. أما اتفاق ٢٦ حزيران، فلا يحدد موعداً نهائياً لأي التزام لإنهاء الاحتلال، بل يستبدل المهلة القانونيّة بمسار عكسي للتملص، مفتوح زمنياً: نزع سلاح، وتحقق، ومناطق تجريبية، وتقييم نجاح، ثم إعادة انتشار تدريجية، من دون سقف زمنيّ ملزم. وهكذا يتحول الزمن نفسه إلى أداة تفاوض، ويتحول استمرار الاحتلال إلى نتيجة لعدم انتهاء عملية التحقق.

ثم يأتي الفارق في المرجعية. اتفاقية الهدنة أقامت نظامها على الأمم المتحدة ولجنة هدنة مشتركة متساوية الصلاحيات، بينما يجعل اتفاق ٢٦ حزيران الولايات المتحدة الوسيط، والمشرف، والمشارك في التحقق، وقائد الدعم الدولي، والشريك في مجموعة التنسيق العسكرية. وهو انتقال من مرجعية أممية تقوم على مساواة الدول أمام القانون، إلى مرجعية سياسية تتولاها دولة واحدة سبق ورعت وضمنت اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٠٢٤ وأخلت بالتزامها.

لهذا كله، فإن المقارنة بين الاتفاقين لا تتعلّق بالماضي والحاضر، ولا بالدبابات القديمة والصواريخ الحديثة، بل بمسألتين أساسيتين: هل بقي لبنان طرفاً نداً في اتفاق تحكمه التزامات متبادلة ومرجعية دولية، أم أصبح طرفاً يخضع لمسار من الشروط والتحقق والتقييم قبل أن يحلم بأن يستعيد حقوقه السيادية؟ وهل بقيت العلاقة مع "إسرائيل" جزءاً من التسوية النهائية للقضية الفلسطينية كما أرادت اتفاقية الهدنة وأكد اتفاق الطائف، أم أصبحت علاقة ثنائية مستقلة تتجاوز تلك القضية من دون أن تقدم أي جواب عن مصير اللاجئين الفلسطينيين، أو حقهم في العودة، أو الضمانات الدستورية اللبنانية الرافضة للتوطين؟

هنا تحديداً لا يعود السؤال عن تغييب اتفاقية الهدنة سؤالاً شكلياً، بل يصبح السؤال الذي يحدد طبيعة اتفاق ٢٦ حزيران نفسه: هل هو انتقال من نظام قانوني يقوم على الندية والاستقلال، كما هي اتفاقية الهدنة، إلى نظام جديد يقوم على الوصاية والشروط، كما هو اتفاق حزيران ٢٠٢٦؟

تقرير.. تصاعد التوتر بين السعودية والإمارات يثير قلق المؤسسات المالية العالمية

شبكة «بلومبرغ» تفيد بأنّ اتساع الخلافات بين السعودية والإمارات، أكبر اقتصادين في الخليج، دفع مؤسسات مالية واستثمارية عالمية إلى إعداد خطط طوارئ تحسّباً لتفاقم التوترات بين البلدين.

أفادت شبكة «بلومبرغ» عبر تقرير لها بأنّ اتساع الخلافات بين السعودية والإمارات، أكبر اقتصادين في الخليج(الفارسي)، دفع مؤسسات مالية واستثمارية عالمية إلى إعداد خطط طوارئ تحسّباً لتفاقم التوترات بين البلدين.

«غولدمان ساكس «و»مورغان ستانلي»، إلى جانب شركات استثمارية من بينها «بلاك روك» و»بروكفيلد وكي كي آر»، مسار العلاقات بين الرياض وأبو ظبي عن كثب، نظراً لأهمية البلدين في الأسواق المالية العالمية.

وأشار التقرير إلى أنّ الخلافات السياسية وسط مخاوف من انعكاساتها على الأعمال والاستثمارات في المنطقة.

وبحسب التقرير، تتابع بنوك كبرى مثل بين الجانبين تصاعدت خلال الفترة الأخيرة على خلفيّة تباين مواقفهما من ملفات إقليمية، بينها اليمن والسودان والقرن الأفريقي، حيث يدعم كلّ طرف جهات مختلفة، ما أثار مخاوف لدى المستثمرين الدوليين.

وأضاف أنّ بعض الشركات التي تتخذ من الإمارات مقراً لها واجهت صعوبات في الحصول على تأشيرات عمل سعودية، فيما أبلغت شركات وأفراد خلال الأسابيع الماضية عن تأخيرات غير معتادة في تنفيذ التحويلات المصرفية من السعودية إلى الإمارات.

ورأى التقرير أنّ استمرار التنافس بين البلدين قد يعقّد السياسة الأميركية في الخليج(الفارسي)، في ظلّ اعتماد واشنطن على الرياض وأبو ظبي كشريكين استراتيجيين واستضافتهما قواعد عسكرية أميركية، إضافة إلى تعهّدهما باستثمارات ضخمة داخل الولايات المتحدة.

"الخلاف بين حلفاء واشنطن لا يخدم مصالحها في ظلّ الحرب مع إيران"

ونقل التقرير عن المدير الإداري لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة أوراسيا، فراس مقصود، قوله إنّ «المزيد من التشرذم بين الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في الشرق الأوسط لا يخدم المصالح الاستراتيجية الأميركية، خاصة في ظلّ التوتر مع إيران".

كما حذّر التقرير من أنّ الخلاف قد ينعكس على أسواق النفط العالمية، مشيراً إلى أنّ أيّ تصاعد في المنافسة بين الرياض وأبو ظبي قد يزيد الضغوط على أسعار الخام، ولا سيما مع توسّع الإمارات في إنتاجها النفطي.

ولفت إلى أنّ التوترات قد تعرقل أيضاً جهود بناء سلاسل إمداد إقليمية، في وقت تعتمد فيه دول الخليج بشكل متزايد على الطرق البرية لنقل السلع، في ظلّ المخاطر المرتبطة بالملاحة عبر مضيق هرمز.

ورغم استمرار السعودية في ضخّ استثمارات بمليارات الدولارات، أشار التقرير إلى أنّ العديد من كبار التنفيذيين في «وول ستريت» فضّلوا التوجّه إلى أبو ظبي عقب إعلان وقف إطلاق النار الأخير، في حين بقي الحضور إلى الرياض محدوداً، مع حرص المؤسسات المالية العالمية على عدم الانحياز لأيّ من الطرفين.

الميادين نت

ترامب يعلن الحرب... ويعترف بفشل الحرب السابقة

عباس المعلم

عاد دونالد ترامب إلى التلويح بالحرب على إيران، مستعيداً الشعارات ذاتها والخطاب نفسه، بعدما أمضى أشهراً يعلن، عشرات المرات، أنّ طهران هُزمت، وأنّ جيشها دُمّر، وأنها فقدت عناصر قوتها، ولم يعُد أمامها سوى الاستسلام والقبول بأيّ اتفاق وبأيّ ثمن.

من يستمع إلى خطاب ترامب اليوم، يكاد يظنّ أنه يتحدث عشية الثامن والعشرين من شباط، لا بعد خمسة أشهر من المواجهة والتصعيد. فالمشهد الخطابي لم يتغيّر، بينما تغيّرت الوقائع الاستراتيجية على الأرض، وهو ما يكشف فجوة متزايدة بين السردية السياسية التي يحاول تسويقها وبين النتائج التي أفرزها مسار الصراع.

في القراءة الاستراتيجية، لا تبدو عودة ترامب إلى لغة الحرب تعبيراً عن فائض قوة بقدر ما تعكس اعترافاً غير مباشر بأنّ الحرب السابقة لم تحقق أهدافها السياسية. فالدول التي تحسم معاركها لا تعود إلى نقطة البداية لتعيد إنتاج الخطاب ذاته، بل تنتقل إلى تثبيت مكاسبها. أما تكرار إعلان الحرب بعد إعلان الانتصار، فهو في جوهره إقرار بأنّ الانتصار المعلن لم يتحوّل إلى واقع سياسي أو عسكري قابل للاستثمار.

والمفارقة أنّ ترامب، بمحاولته معالجة الإخفاق عبر مزيد من التصعيد، يمنح طهران أكبر أدواتها الدعائية. فلو توقفت واشنطن وتل أبيب عند رواية "النصر الحاسم"، لبقيَت مساحة الجدل قائمة حول نتائج المواجهة. أما العودة المتكرّرة إلى التهديد والحشد والتلويح بجولة جديدة، فهي توحي بأنّ الحرب السابقة لم تُنهِ القدرات الإيرانية ولم تفرض الشروط التي أُعلنت أهدافاً لها منذ البداية.

وهنا تتبدّى المفارقة الأكثر عمقاً؛ إذ إنّ من يسعى إلى نفي قدرة خصمه، هو نفسه من يعيد، عبر سلوكه السياسي، الاعتراف بفاعلية هذا الخصم. فاستمرار استحضار إيران بوصفها التهديد المركزي، والعودة إلى خطاب المواجهة معها، لا يرسّخان صورة دولة مهزومة، بل يعززان الانطباع بأنها ما زالت تمتلك من عناصر القوة والردع ما يكفي لإجبار خصومها على إعادة فتح الملف مرة بعد أخرى.

وبهذا المعنى، فإنّ ترامب وبنيامين نتنياهو لا يواجهان إيران بالسلاح والخطاب فحسب، بل يساهمان، من حيث لا يريدان، في ترسيخ الرواية الإيرانية أمام الرأي العام الدولي والداخلي، ومفادها أنّ الحرب لم تحقق غاياتها، وأنّ ما عجزت عنه القوة العسكرية يُراد تعويضه بتكرار التهديد. وفي علم الاستراتيجيا، لا يُقاس النصر بما يُقال بعد انتهاء الحرب، بل بما يجعل العودة إليها أمراً غير ضروري.